

المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

2018

ملحق (2)

تنبؤات أداء سوق العمل الفلسطيني لعام 2019

فريق البحث:

سامية البطمة - طارق صادق - مهند ابو رجيلة (جامعة بيرزيت)
رجا الخالدي - علي جبارين (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس))
أحمد عمر - مهند حمائل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

حقوق الطبع والنشر محفوظة © كانون الثاني 2019
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

النسخة الانجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي. http://www.mas.ps/category.php?id=4695y18069Y4695&c_type=2

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
ص. ب 19111، القدس وص. ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps



تم إعداد هذا العدد بدعم من:



منظمة
العمل
الدولية



تقديم

في إطار مشروع بحثي نفذه معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بالتعاون الوثيق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يتناول هذا الملحق الخاص للمراقب الاقتصادي الذي يصدر ربعياً عن ماس، موضوعاً معقداً وحساساً، أي، محاولة التنبؤ الدقيق بأداء سوق العمل الفلسطيني خلال الأمد القصير (2019)، بالاستناد إلى أنسب منهجيات النمذجة الاقتصادية المتوفرة والبيانات الرسمية المحدثة. يأتي هذا الملحق السنوي الخاص للمراقب ليكمل المشروع المشترك مع منظمة العمل الذي تضمن أيضاً إصدار ملحق آخر للمراقب الاقتصادي حول الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة والذي يعنى بقضايا العمل اللائق والمسائل المتعلقة بتطبيقه في السياق الفلسطيني الخاص.

يستعرض التقرير في قسمه الأول المنهجيات والنماذج المستخدمة من قبل عدد من المؤسسات الفلسطينية والدولية المعنية. كما يشرح القسم الثاني المنهجية المعتمدة في هذا التقرير والخطوات التي قام بها فريق البحث لتطوير التركيز المطلوب على سوق العمل، استناداً لما هو متاح من بيانات تاريخية ومفاهيم نظرية حول آليات العرض والطلب في سوق العمل، قابلة للتطبيق في نموذج للتنبؤ الاقتصادي. في القسم الثالث، يقدم التقرير نتائج التنبؤ بأداء سوق العمل في عام 2019، بالتركيز على أبرز المؤشرات التي يسمح التحليل والبيانات بالتنبؤ بها. أما في ختام التقرير، نطرح عدداً من السياسات الكلية والقطاعية (ما يعرف بسياسات سوق العمل النشطة) التي من شأنها التأثير ايجابياً على أوضاع سوق العمل في المدى المتوسط، في جانبي الطلب والعرض للعمالة.

لا بد من التأكيد على أن مهمة إنتاج تنبؤات موثوقة ومترابطة ومفيدة حول أداء سوق العمل الفلسطيني لا تعتمد على توفر بيانات متماسكة ومنهجية مرنة ومتسقة فحسب، بل تتطلب أيضاً تعاوناً فكرياً وشراكة مؤسسية لفترة طويلة نسبياً من الزمن. ونأمل مع إطلاق هذا التقرير أن يساهم الجهد المبذول فيه في تعزيز وتنسيق التنبؤات الاقتصادية الفلسطينية، على الأقل على مستوى العمل البحثي في معهد "ماس" والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بداية، من ثم تعميم التجربة وإشراك الجهات الأخرى ذات العلاقة في مرحلة قادمة. وكون هذا التقرير هو باكورة هذا الجهد، كان من الضروري أن يتم استعراض الخلفية والخطوات النظرية والتجريبية المستخدمة في هذا التمرين، وإلى توشي الحذر عند إصدار التنبؤات ووضع السياسات. نأمل أن يستمر هذا الجهد المشترك في المستقبل بما يخدم عملية التنبؤ وصنع السياسات الاقتصادية وينتج تنبؤات أكثر شمولية ودقة.

يتقدم معهد "ماس" بالشكر لفريق البحث على عمله الدؤوب وكل من شارك في إنتاج هذا الإصدار، كما ويخص بالشكر منظمة العمل الدولية (ILO) على دعمها وتمويلها هذا المشروع البحثي.

المحتويات:

- 2 ◆ مقدمة
- 1.1 ◆ مراجعة النماذج المستخدمة للتنبؤ في الاقتصاد الفلسطيني
- 3
- 2.2 ◆ تعديلات في المنهجية والبيانات
- 5
- 3.3 ◆ نتائج التنبؤات الخاصة بسوق العمل
- 9
- 4.4 ◆ التوصيات السياسية ذات الأولوية لتصويب أوضاع سوق العمل الفلسطيني
- 12
- 14 ◆ ملحق: وصف للمتغيرات
- 15 ◆ المراجع

”من الصعب التنبؤ، خاصة عند التعامل مع المستقبل“ - نيلز بوهر، عالم دانهاركي

مقدمة

القصير. وكجزء من المشروع تم تنظيم لقاءات تشاورية عقدها ”ماس“ بمشاركة الخبراء والمؤسسات الحكومية المعنية بالتنبؤات الاقتصادية في فلسطين.

تقوم عدة جهات بإصدار تنبؤات للاقتصاد الفلسطيني بناء على نماذج مختلفة، نراجعها في القسم التالي من هذا التقرير. بعد المراجعة التفصيلية للنماذج المتوفرة، استخدم فريق البحث النموذج الذي طوره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ فترة طويلة، وتم تحديثه قبل 10 سنوات (UNC-TAD, 2006) إلى أن اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نسخة مطورة منه. يهدف هذا التقرير، بالإضافة إلى مراجعة النماذج المختلفة وتقنياتها، إلى اقتراح بعض التعديلات الهيكلية والتقنية على النموذج والبيانات والتي ناقشها في القسم الثاني. تتعلق التعديلات الهيكلية بإضافة متغيرات ومعادلات إلى النموذج، أما التعديلات التقنية فتهدف إلى تحرير القيود المفروضة على بعضها. تهدف التعديلات الهيكلية المقترحة إلى الاطلاع بشكل تفصيلي على مؤشرات سوق العمل الفلسطيني مثل نسبة البطالة ونسبة نمو التشغيل في القطاعات المختلفة ومعدل الأجور.

يعرض القسم الثالث نتائج التنبؤات بناء على النموذج المعدل حسب ثلاثة سيناريوهات. بالمجمل، تشير نتائج التنبؤات إلى استمرار تراجع النمو وارتفاع في نسبة البطالة وتراجع الأجور في عام 2019 حسب سيناريو الأساس، ذلك بسبب افتراض استمرار تراجع الدعم الخارجي واستمرار سياسة الإغلاق من قبل الاحتلال في سيناريو الأساس. أما القسم الرابع فيعرض مجموعة من السياسات العامة العريضة والتي من شأنها إحداث تحسن في أداء سوق العمل على المدى المتوسط.

تتطلع كل بلدان العالم إلى الاستفادة من التنبؤات لرصد الاتجاهات الاقتصادية المستقبلية القريبة أو المتوسطة أو البعيدة المدى. تعتبر هذه التنبؤات هي الأساس للسياسات الحكومية المستقبلية، فتتيح التنبؤات اتخاذ القرار والتوقيت الصائبين للوصول إلى الأهداف الاقتصادية المرجوة. كما تمتد أهمية هذه التنبؤات إلى مستوى الأفراد والمؤسسات والمستثمرين مما يساعدهم في اتخاذ القرارات الصائبة للاستثمار والادخار والاستهلاك. تستند التنبؤات في أغلب الأحيان إلى نماذج اقتصادية قياسية تربط المتغيرات الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط. أما التنبؤات على المدى الطويل فتكون عادة إسقاطات للاتجاه العام للمتغيرات. يتم تحليل النماذج القياسية باستخدام بيانات حقيقية لسلسلة زمنية كافية، ثم يتم افتراض سيناريوهات مختلفة بين المتفائلة أو الأكثر نمواً والمتشائمة أو الأقل نمواً للفترة الزمنية اللاحقة للبيانات الحقيقية. قد يكون التباين بين السيناريو المتفائل والسيناريو المتشائم كبير جداً تبعاً للعوامل المؤثرة في أداء الاقتصادي الفلسطيني وشدتها.

طبعاً حتى لو توفرت أحسن البيانات، وتمت صياغة أرقى نموذج مبني على أنسب النظريات ويعكس الحركة الفعلية للاقتصاد والأسواق، فإن من شأن تطورات اقتصادية أو سياسية محلية أو خارجية غير محتسب عواقبها التسبب بأداء فعلي خارج نطاق التنبؤات. ويحذر العديد من الاقتصاديين من الاعتماد المطلق على التنبؤات الاقتصادية، بل يعتبر البعض منهم مثل جون كينيث غالبريث ”أن الوظيفة الوحيدة للتنبؤات الاقتصادية هي جعل علم التنجيم يبدو محتملاً“. بالتالي من الضروري التعامل مع أية تنبؤات بحذر وضمن رؤية مرنة تجاه ما يمكن أن يأتي به المستقبل من مفاجآت.

في إطار جهود تطوير تغطية أوضاع سوق العمل في ”المراقب الاقتصادي“ الذي يعده معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، تم إعداد هذا الملحق الخاص بالتعاون الوثيق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتمويل من منظمة العمل الدولية (ILO). يهدف الملحق الحالي إلى استخدام نماذج التنبؤ الفلسطينية لفحص ديناميكيات سوق العمل، وخاصة ذلك الذي يعتمد على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ فترة، بهدف تحسينه وتقوية قدرته على التنبؤ باتجاهات أداء سوق العمل الفلسطيني على المدى

1. مراجعة النماذج المستخدمة للتنبؤ في الاقتصاد الفلسطيني

والخدمات، إلا أن هذا التفصيل يعكس على القيمة المضافة والصادرات والواردات والتشغيل والأجور ومؤشر الأسعار. يعكس هذا التفصيل للأجور حسب القطاع الفجوة في الأجور بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد الفلسطيني. بما أن هدف هذه الدراسة هو الوصول إلى تنبؤات حول سوق العمل، فإن لهذه الفرضية تبعات هامة على موثوقية التنبؤات لأنها تعكس البنية الهيكلية للاقتصاد بشكل أكبر من النماذج الأخرى. كما يوجد هنا تفصيل للاستثمار كما هو الحال في نموذج البنك الدولي حيث يصنف حسب استثمار في البناء واستثمار في غير البناء.

أما فيما يتعلق بمحاكاة سوق العمل في النماذج المستخدمة في التنبؤ، فيتم التعامل معه بحسب الخلفية النظرية للنموذج. في نماذج البنك الدولي المختلفة، يرتبط عرض العمل (نسبة المشاركة في القوى العاملة) بمستوى الأجور المحلي الحقيقي، ومستوى الأجور في إسرائيل ودرجة الإغلاق التي يطبقها الاحتلال. إلا أن هذه النماذج تفترض إمكانية التشغيل الكامل للقوى العاملة (Full employment). يعتبر هذا الافتراض إشكالي في الحالة الفلسطينية بسبب وجود نسبة بطالة مرتفعة مزمنة ومتقلبة، في حين أن نسبة المشاركة في القوى العاملة أقل تقلباً في الاقتصاد الفلسطيني. هذا يعني أن محددات التشغيل في الاقتصاد الفلسطيني هي من جانب الطلب على العمل وليست من جانب العرض. تفترض مثل هذه النماذج أيضاً أن الأجور متساوية بين القطاعات، وهذا طبعاً بعيد عن الواقع.

بالنسبة لنماذج سلطة النقد الفلسطينية وصندوق النقد الدولي، فالعمل يعتبر متغير خارجي يتم تحديده خارج النموذج. أما النموذج المستخدم في تنبؤات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فيقوم بنمذجة عرض العمل (نسبة المشاركة في القوى العاملة) وطلب العمل (التشغيل) بشكل منفصل وتعريف الفجوة بين العرض والطلب بالبطالة. بالتالي يعتبر هذا النموذج كينزي حيث أنه لا يفترض التشغيل الكامل وبالتالي يتفق مع واقع الحال.

تختلف كذلك نمذجة الإنفاق الحكومي بين النماذج المختلفة في فلسطين. تفترض نماذج البنك الدولي أن تغير الإنفاق الحكومي الحقيقي يرتبط بنسبة نمو السكان (Astrup and Dessus, 2017; Nasr Eldin, 2005). أما الإيرادات الحكومية فتعتمد على الضرائب والنشاط الاقتصادي وتعديل الإيرادات للوصول إلى مستوى ثابت من العجز الحكومي. في النموذج المعتمد من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يعتمد الإنفاق الحكومي على التوظيف الحكومي وعلى مستوى العجز في ميزانية الحكومة. أما الإيرادات الحكومية من الضرائب فتعتمد على إجمالي الواردات من السلع والخدمات وعلى نسبة التهريب الضريبي. بما أن نموذج سلطة النقد يقوم بتحليل فجوة الإنتاج، خاصة بناء على البيانات المالية العامة، فإن هذا النموذج يقوم بتفصيل نمذجة الإنفاق والإيرادات الحكومية

هنالك عدة جهات تقوم بحساب تنبؤات للاقتصاد الفلسطيني وهي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. تعتمد كل جهة منهجية في تحليل الاقتصاد الفلسطيني وفي التنبؤ تناسب الغاية الخاصة بكل منها. يعتمد صندوق النقد الدولي، الذي يستخدم تنبؤاته لغرض توجيه قرارات المالية العامة لفلسطين بين سنة وأخرى، منهجته المتبعة دولياً (IMF, 2018) بتقييم التوازن الخارجي (EBA-lite) وهي مبنية على تحليل الفجوة في الحساب الجاري (Current Account) بناء على معادلة تحليل انحدار يفسرها سعر الصرف الحقيقي (Real Exchange Rate). كما تعتمد سلطة النقد الفلسطينية التي تصدر تنبؤاتها السنوية بغية رصد المشهد الاقتصادي المؤثر على القطاع المصرفي والنقدي (Aref, Khalil and Bsharat, 2013)، على تحليل الفجوة في النتائج بناء على معادلات انحدار يتم تقديرها باستخدام البيانات المتوفرة. أما البنك الدولي فيعتمد في تحليلاته للتوجهات التنموية متوسطة وطويلة المدى، نماذج التوازن العام المحسوبة (Computable General Equilibrium Models (CGE))، وهي نماذج نظرية كلاسيكية تفترض التوازن في الأسواق. على خلاف هذه المنهجيات، يعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نموذجاً قياسي مبنى على معادلات سلوكية للاقتصاد الفلسطيني مستخرجة من سلاسل زمنية للبيانات تمتد لما لا يقل عن 30 سنة، وهو بالتالي نموذج من التراث الكينزي وليس كلاسيكي كالنماذج الأخرى، ولا يفترض توفر التوازن في الأسواق. نعرض أدناه الاختلافات بين النماذج الأربعة بشكل أكثر تفصيلاً.

تختلف النماذج في مدى ومجال تفصيلها للقطاعات الاقتصادية. فنموذج التوازن العام المحسوب للبنك الدولي (Laursen and Nasser Eldin, 2017) يفصل الاقتصاد إلى 17 قطاعاً اقتصادياً، ويعكس هذا على تفصيل القيمة المضافة والتشغيل في كل قطاع، لكنه يفترض أجور متساوية في جميع القطاعات. في نموذج سابق للبنك الدولي (Astrup and Dessus, 2005) تم تقسيم الاقتصاد إلى 7 قطاعات وهي الزراعة، والتعدين والصناعات التحويلية، والإنشاءات، والتجارة، والنقل، والخدمات الخاصة، والخدمات العامة. يتضمن نموذج البنك الدولي السابق تفصيل للاستثمار؛ استثمار إنتاجي واستثمار غير إنتاجي. يعلل هذا التفصيل للاستثمار بأن المخاطرة العالية في عوائد الاستثمار في المناطق الفلسطينية المحتلة يدفع إلى الاستثمار في الإنشاءات وهو القطاع الأقل مخاطرة، ويعتبر هذا استثمار غير إنتاجي لأنه لا يولد ديمومة في التشغيل والإنتاج. في منهجية صندوق النقد الدولي (EBA-Lite) وكذلك في منهجية سلطة النقد، يتم تفصيل القطاعات فقط إلى قطاع البنوك والقطاع الخاص والقطاع العام، ويعزى ذلك إلى أن هذه المنهجيات تعتمد أساساً على بيانات مالية. نرى أن النموذج المستخدم في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هو أكثر النماذج تفصيلاً بالرغم من أن النموذج يفصل الاقتصاد إلى 4 قطاعات فقط وهي الزراعة، والتعدين والصناعات التحويلية، والإنشاءات،

الواردات. أما النموذج القياسي المستخدم في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فيربط مؤشرات الأسعار بشكل مختلف حسب القطاع الاقتصادي مع مجموعة من المتغيرات. يرتبط مؤشر أسعار المستهلك بمؤشر أسعار المستهلك الإسرائيلي، ويرتبط مخفض الاستثمار في قطاع الإنشاءات بأجور العمال في قطاع الإنشاءات ومؤشر أسعار الواردات. أما مخفض الاستثمار الإنتاجي (في غير قطاع الإنشاءات) فيعتمد على إنتاجية العمل ومؤشر أسعار الواردات. أخيراً، يرتبط مؤشر أسعار الصادرات على إنتاجية العمل في قطاع الصناعات التحويلية وسعر الصرف ومؤشر أسعار الواردات.

بالنظر إلى احتياجات النماذج إلى البيانات، لا تحتاج نماذج التوازن العام إلى سلسلة زمنية من البيانات حيث يتم حساب معاملات استخدامها باستخدام جداول العرض والاستخدام (Supply-Use tables) التي تتوفر لسنة واحدة فقط. ويبنى نموذج البنك الدولي الأخير تنبؤاته بناء على جداول العرض والاستخدام المتوفرة لسنة 2004. أما نموذج سلطة النقد الفلسطينية فهو نموذج قياسي ويعتمد على بيانات ربعية لكنها متوفرة فقط منذ عام 2000. يتم تقدير النموذج المستخدم في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني باستخدام بيانات سنوية منذ عام 1972، إلا أن البيانات المتوفرة قبل تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994 كانت عبارة عن تقديرات من الأونكتاد، مبنية على إحصاءات إسرائيلية وأردنية ومن مصادر مختلفة.

بالنظر إلى كل ما سبق ذكره، نجد أن النموذج المستخدم في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هو الأكثر ملاءمة للتنبؤ بمؤشرات ذات علاقة بسوق العمل، خاصة وأن النماذج الكلاسيكية تفترض نظرياً التشغيل التام في سوق العمل، وهي فرضية غير واقعية لسوق العمل الفلسطيني. أما النماذج المالية فهي تفترض العمل كمتغير خارجي. يعاني نموذج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من نقطة ضعف في اعتماده على بيانات مقدرة للفترة قبل تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994 ومن عدم تفصيل القطاعات. لذلك سنقوم في القسم اللاحق بعرض التغييرات المقترحة على هذا النموذج والتي تحاول معالجة هذه الإشكالات.

بشكل كبير. يعرف الإنفاق الحكومي على أنه الإنفاق الجاري والإنفاق الحكومي الرأسمالي والتحويلات الحكومية، ويتم نمذجة هذه الأنواع من الإنفاق بمعادلات منفصلة. أما الإيرادات الحكومية فتتقسم إلى قسمين وفقاً لنموذج سلطة النقد: إيرادات ضريبية ودعم خارجي. تتم نمذجة الإيرادات الضريبية حسب الوعاء الضريبي، فمثلاً ترتبط الإيرادات من ضريبة الدخل بالدخل القومي، وترتبط الإيرادات الضريبية من المقاصة بإجمالي الواردات وبعدهد أيام إغلاق الاحتلال الإسرائيلي للمعايير.

بنيت النماذج الكلاسيكية للبنك الدولي على أساس نظريات الاقتصاد الجزئي، وتعتبر سلوك المستهلك والإنتاج مماثل لسلوك مستهلك واحد يمثل متوسط المستهلكين ومنتج واحد يمثل متوسط المنتجين. تفترض هذه النماذج وجود منافسة احتكارية بين المنتجين في جميع القطاعات وتستخدم الصناعات اقتران مرونة الإحلال الثابتة (Constant Economies of Scale - CES) لدمج السلع الوسيطة المدخلة في الإنتاج مع القيمة المضافة. أما النموذج المستخدم في جهاز الإحصاء الفلسطيني للتنبؤ، فهو نموذج من المعادلات السلوكية التي تم بناؤها على أساس نظريات من الاقتصاد الكلي وخبرات اقتصاديين مختصين بالاقتصاد الفلسطيني. في نماذج البنك الدولي، يعتمد الطلب على الواردات وعرض الصادرات على الأسعار النسبية. في النموذج القياسي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعتمد الواردات من دول العالم عدا إسرائيل على إجمالي الاستهلاك وإجمالي الاستثمار ومخفض أسعار الواردات وضرائب الجمارك، في حين أن الواردات من إسرائيل تعتمد على نفس المتغيرات لكن باستبدال ضرائب الجمارك بعدد أيام الإغلاق. بالنسبة للصادرات، فإن النموذج القياسي يربط الصادرات إلى إسرائيل مع مؤشر أسعار الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل ومستوى الأجور المحلي. أما الصادرات لباقي دول العالم فترتبط مع مؤشر أسعار الصادرات وإنتاجية العمل والاستثمار الإنتاجي (في غير قطاع الإنشاءات) والناتج المحلي الإجمالي في الأردن (حيث أن معظم الصادرات للخارج توجه إلى الأردن).

تفترض نماذج التوازن العام المحسوبة من قبل البنك الدولي أن مجموع الاستثمار الإنتاجي وغير الإنتاجي يساوي الادخار الكلي. على عكس هذه النماذج، يرتبط إجمالي الاستثمار بالدخل الإجمالي المتاح وبالتسهيلات الائتمانية وعدد أيام الإغلاق وسعر الفائدة في النموذج القياسي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ينقسم الاستثمار في النموذج القياسي إلى استثمار إنتاجي وغير إنتاجي حيث تكون نسبة الاستثمار غير الإنتاجي إلى إجمالي الاستثمار متغير داخلي. تتحدد هذه النسبة بمؤشر أسعار البناء مقارنة بمؤشر أسعار غير البناء بالإضافة إلى متغير الزمن.

بينما تعتبر نماذج التوازن العام الأسعار متغيرات داخلية تتحدد بمساواة العرض والطلب في الأسواق، يربط النموذج المستخدم في سلطة النقد الفلسطينية مؤشرات الأسعار بتكلفة

2. تعديلات في المنهجية والبيانات

متغيرات سوق العمل. بالإضافة، تم تفصيل قطاع الخدمات إلى 5 قطاعات وبالتالي يتم تقسيم إجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد إلى 8 قطاعات بدلا من 4 قطاعات: الزراعة، والتعدين والصناعات التحويلية، والإنشاءات، والتجارة الداخلية، والنقل والتخزين، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتعليم والصحة، والمطاعم والفنادق والخدمات الأخرى.

يمكن تلخيص التعديلات على المعادلات الهيكلية لكتلة العمل، المدرجة بشكل تفصيلي في جدول (1)، بما يلي:

- تفصيل معادلات قطاع الخدمات إلى أربع قطاعات وتختلف المتغيرات المستقلة التي تفسر التشغيل والأجور في القطاعات الخدمية. في النموذج السابق كان عدد العمال في قطاع الخدمات يعتمد على القيمة المضافة ومعدل الأجور في قطاع الخدمات وعدد العمال في التعدين والصناعات التحويلية وعدد العمال في الزراعة ومتغير وهمي للعام 2002. أما في النموذج المعدل يعتمد التشغيل في قطاع الصحة والتعليم، على سبيل المثال، على عدد السكان وعلى الناتج المحلي الإجمالي، بينما يعتمد التشغيل في قطاع النقل والتخزين على متغيرات أكثر ملاءمة لهذا القطاع مثل معدل أسعار الديزل وعدد المركبات المرخصة وإنتاج التجارة الداخلية وعدد العمال في إسرائيل والمستوطنات وعدد العمال في الزراعة والتعدين والصناعة التحويلية ومتغير وهمي للعام 2002.
- ضافة معادلات للقيمة المضافة للقطاعات التي تمت تفصيلها. تم افتراض نفس المتغيرات المستقلة التي تؤثر على إجمالي قطاع الخدمات كمتغيرات مستقلة لمعادلات القيمة المضافة لقطاعات الخدمات التفصيلية وهي إجمالي الاستهلاك وإجمالي الاستثمار وإجمالي واردات السلع والخدمات ومتغير وهمي للفترة 2007-1994.
- تم ربط متغيرات التشغيل في قطاعات معينة مع متغيرات التشغيل في قطاعات أخرى. فمثلا، تم ربط التشغيل في قطاع التعدين والصناعات التحويلية مع التشغيل في قطاع الإنشاءات، وتبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية وهذا يعني وجود علاقة تكاملية، حيث أن زيادة التشغيل في قطاع الإنشاءات مرتبطة بإنتاج أعلى في قطاع الإنشاءات وبالتالي زيادة طلب على منتجات الحجر ومشتقات البناء التي تمثل جزءاً مهماً من قطاع التعدين والصناعات التحويلية. أما التشغيل في قطاع الإنشاءات فتم ربطه مع التشغيل في قطاع الزراعة والتشغيل في إسرائيل والمستوطنات لأن هذه القطاعات تتطلب عمالة بمهارات متدنية. بالتالي، حيث تشير النتائج بوجود علاقة عكسية بين التشغيل في البناء وفي الزراعة والتشغيل في إسرائيل والمستوطنات، توجد علاقة إحصائية بين التشغيل في هذين القطاعين والعمل في إسرائيل، أي أن زيادة التشغيل في الاقتصاد الإسرائيلي يؤثر سلباً على التشغيل في قطاعي الإنشاءات والزراعة في الاقتصاد المحلي.
- أضيف متغير الاستثمار الحكومي، ويتم قياسه بالنفقات الحكومية التطويرية، إلى معادلة التشغيل في قطاع الإنشاءات

يشمل النموذج المستخدم في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لمحاكاة أداء الاقتصاد الفلسطيني وللتنبؤ بمساره جميع فئات الطلب الكلي: الاستهلاك الخاص والعام وإجمالي الاستثمار، وتصدير واستيراد السلع والخدمات. تتيح هيكلية النموذج تفصيل التجارة حسب المصدر والوجهة، وبالتالي يعكس النموذج آليات اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي. يتم التقاط هذا الاعتماد أيضا من خلال نمذجة العمل في إسرائيل. النموذج قادر على محاكاة التغير في الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال إدخال مجموعة من أدوات السياسة التي تلعب دوراً في تغيير الأسعار النسبية للسلع والخدمات القابلة للتداول (بما في ذلك العمل).

يحاكي النموذج 151 متغيراً داخلياً متولداً من 35 معادلة سلوكية و116 متطابقة موزعة على خمس كتل:

- أولاً: كتلة العمل والسكان، مع 11 معادلة السلوكية و34 متماثلة
 - ثانياً: كتلة الحكومة، مع 3 معادلات سلوكية و14 متماثلة
 - ثالثاً: التجارة والحسابات القومية، مع 10 معادلات سلوكية و62 متماثلة
 - رابعاً: الأسعار ومخفضات الأسعار، مع 7 معادلات سلوكية و6 متماثلات
 - خامساً: كتلة القيمة المضافة، مع 4 معادلات للقطاعات الأربعة.
- يتم تقدير المعادلات السلوكية أولاً بشكل منفصل لكل معادلة على حدة، ثم يتم تجميع المعادلات في ثلاثة أنظمة من المعادلات بحيث يتم إعادة تقديرها بطريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل (3SLS) أو باستخدام طريقة معادلات الانحدار شبه المرتبطة (SURE) من أجل حل مشكلة التحيز الناتج عن وجود متغيرات داخلية كمتغيرات مستقلة (Endogeneity bias). ليس هنا المكان المناسب لشرح جميع جوانب النموذج ونكتفي في هذا التقرير بالتركيز على عمل كتلة سوق العمل.

تبين خلال هذا المشروع البحثي أن عملية تطوير نموذج الجهاز المركزي للإحصاء نحو المزيد من الدقة والفائدة السياسية، تتطلب عملاً جماعياً طويلاً المدى بين العديد من الجهات (الجهاز، ماس، الأونكتاد،... الخ) من خلال عدد من المراحل في إجراء التعديلات اللازمة والممكنة، ولا يعتبر ما أنجز في هذا المشروع سوى خطوة أولى بهذا الاتجاه، من المفيد أن يتبعها المزيد من الجهود العلمية المشتركة.

1.2 تطوير المعادلات السلوكية للنموذج

قام فريق البحث بمراجعة المعادلات السلوكية الخاصة بكتلة العمل في نموذج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وناقش العديد من التعديلات لتحديث النموذج ليتطابق أكثر مع واقع الاقتصاد الفلسطيني ومع نظريات سوق العمل. يوضح جدول (1) أدناه التغيرات النهائية في المتغيرات المؤثرة على

لم تظهر له دلالة إحصائية كافية، إلا أنه أُحتفظ به لكون إشارته موجبة، وهذا يتفق مع النظريات المفسرة لمشاركة النساء في القوى العاملة. بالتالي، يلعب هذا المتغير دوراً في تفسير تدني مستوى مشاركة النساء في القوى العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

• إضافة القيمة السابقة للمتغير التابع (lagged dependent variable) إلى بعض المعادلات اعتماداً على نتائج فحص الارتباط الذاتي (Durbin-Watson test).

وذلك لأن النفقات التطويرية تصرف عادة على تطوير البنية التحتية/ ما ينعكس إيجاباً على قطاع الإنشاءات.

• أضيف أيضاً متغير الإنتاجية إلى معادلات الأجور في كل قطاع اعتماداً على النظرية الاقتصادية بارتباط الأجور بإنتاجية العمل، في حين كانت موجودة فقط في معادلة الأجور في قطاع الخدمات في النموذج الأصلي.

• تمت إضافة متغير معدل الأجور للنساء العاملات إلى معادلة مشاركة النساء في القوى العاملة. بالرغم من أن هذا المتغير

جدول (1): التعديلات على المعادلات السلوكية لكتلة العمل

المعادلات المعدلة		المعادلات الأصلية	
المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
<ul style="list-style-type: none"> - القيمة المضافة لقطاع الزراعة - نسبة الأجر في قطاع الزراعة لمعدل الأجور لعمال إسرائيل - متغير وهمي للأعوام 2001 - 2002 - نسبة الاستثمار في غير قطاع الإنشاءات من الاستثمار الكلي - عدد العمال في قطاع الزراعة في العام السابق 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد العمال في قطاع الزراعة 	<ul style="list-style-type: none"> - القيمة المضافة لقطاع الزراعة - التغير بين فترتين زمنييتين في نسبة الأجر في قطاع الزراعة لمعدل الأجور لعمال إسرائيل - عدد العمال في قطاعي التعدين والصناعات التحويلية والخدمات - متغير وهمي للأعوام 1994 - 1995 - نسبة الاستثمار في غير قطاع الإنشاءات من الاستثمار الكلي - عدد العمال في قطاع الزراعة في العام السابق 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد العمال في قطاع الزراعة
<ul style="list-style-type: none"> - القيمة المضافة للقطاع - معدل الأجور للقطاع - عدد العمال في قطاع الإنشاءات - عدد العمال في قطاع الصناعات التحويلية في العام السابق 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد العمال في قطاع الصناعات التحويلية 	<ul style="list-style-type: none"> - القيمة المضافة للقطاع - معدل الأجور للقطاع - عدد العمال في قطاع الإنشاءات 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد العمال في قطاع الصناعات التحويلية
<ul style="list-style-type: none"> - القيمة المضافة للقطاع - معدل الأجور للقطاع - عدد العمال في إسرائيل - قيمة الاستثمار في البناء - متغير وهمي للأعوام 2002-2007 - عدد العمال في قطاع الزراعة - عدد السكان - الاستثمار الحكومي 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد العمال في قطاع الإنشاءات 	<ul style="list-style-type: none"> - القيمة المضافة للقطاع - معدل الأجور للقطاع - عدد العمال في إسرائيل - نسبة الاستثمار في غير البناء من الاستثمار الكلي - متغير وهمي للأعوام 1988-1995-2002 - عدد العمال في قطاعي الزراعة والحكومة - عدد العمال في قطاع الإنشاءات في العام السابق 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد العمال في قطاع الإنشاءات
<ul style="list-style-type: none"> - القيمة المضافة للقطاع - معدل الأجور للقطاع - عدد العمال في قطاع الزراعة - متغير وهمي للعام 2002 - عدد العمال في نفس القطاع في العام السابق 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد العمال في قطاع تجارة التجزئة والجملة 	<ul style="list-style-type: none"> - القيمة المضافة للقطاع - معدل الأجور للقطاع - عدد العمال في قطاع الصناعة - عدد العمال في قطاع الزراعة - متغير وهمي للعام 2002 - عدد العمال في قطاع الخدمات في العام السابق 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد العمال في قطاع الخدمات
<ul style="list-style-type: none"> - القيمة المضافة للقطاع - معدل الأجور للقطاع - عدد العمال في إسرائيل - ناتج التجارة الداخلية - معدل أسعار الديزل - عدد رخص السيارات - عدد العمال في قطاع الصناعة - عدد العمال في قطاع الزراعة - متغير وهمي للعام 2002 - عدد العمال في نفس القطاع في العام السابق 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد العمال في قطاع النقل والتخزين 		
<ul style="list-style-type: none"> - القيمة المضافة للقطاع - معدل الأجور للقطاع - عدد السكان 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد العمال في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 		
<ul style="list-style-type: none"> - عدد السكان - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد العمال في قطاع التعليم والصحة 		

المعادلات المعدلة		المعادلات الأصلية	
المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
<ul style="list-style-type: none"> - القيمة المضافة للقطاع - معدل الأجور للقطاع - نسبة عدد العمال في إسرائيل إلى عدد العمال في الاقتصاد المحلي - عدد العمال في قطاع الصناعة - عدد العمال في الخدمات الأخرى في العام السابق 	عدد العمال في الخدمات الأخرى		
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة معدل الأجور في إسرائيل إلى معدل الأجور المحلي - عدد أيام إغلاق المعابر للعمال - عدد العمال في إسرائيل في العام السابق 	عدد العمال في إسرائيل والمستوطنات	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة معدل الأجور في إسرائيل إلى معدل الأجور المحلي - الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل - عدد أيام إغلاق المعابر للعمال - عدد العمال في إسرائيل في العام السابق 	عدد العمال في إسرائيل والمستوطنات
<ul style="list-style-type: none"> - الناتج القومي الإجمالي المتاح - عدد العمال الكلي في الاقتصاد المحلي - معدل الأجور للنساء في العام السابق 	نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة	<ul style="list-style-type: none"> - الناتج القومي الإجمالي المتاح - عدد العمال الكلي في الاقتصاد المحلي 	نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة
<ul style="list-style-type: none"> - معدل الأجور - الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عوامل الإنتاج - عدد أيام إغلاق المعابر للعمال - نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة في العام السابق 	نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة	<ul style="list-style-type: none"> - معدل الأجور - الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عوامل الإنتاج - عدد أيام إغلاق المعابر للعمال 	نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة
<ul style="list-style-type: none"> - معدل الأجور لعمال إسرائيل - نسبة البطالة - مؤشر أسعار المنتج في قطاع الزراعة - إنتاجية العمل لقطاع الزراعة - معدل الأجور في قطاع الزراعة في العام السابق 	معدل الأجور في قطاع الزراعة	<ul style="list-style-type: none"> - معدل الأجور لعمال إسرائيل - نسبة البطالة - معدل الأجور في قطاع الزراعة في العام السابق 	معدل الأجور في قطاع الزراعة
<ul style="list-style-type: none"> - معدل الأجور لعمال إسرائيل - نسبة البطالة - إنتاجية العمل لقطاع الصناعة - معدل الأجور في قطاع الصناعة في العام السابق 	معدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية	<ul style="list-style-type: none"> - معدل الأجور لعمال إسرائيل - نسبة البطالة - معدل الأجور في قطاع الصناعة في العام السابق 	معدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية
<ul style="list-style-type: none"> - معدل الأجور لعمال إسرائيل - نسبة البطالة - متغير وهمي للأعوام 1995-1998 - إنتاجية العمل لقطاع الإنشاءات - معدل الأجور في قطاع الإنشاءات في العام السابق 	معدل الأجور في قطاع الإنشاءات	<ul style="list-style-type: none"> - معدل الأجور لعمال إسرائيل - نسبة البطالة - متغير وهمي للأعوام 1995-1998 - معدل الأجور في قطاع الإنشاءات في العام السابق 	معدل الأجور في قطاع الإنشاءات
<ul style="list-style-type: none"> - معدل الأجور لعمال إسرائيل - نسبة البطالة - إنتاجية العمل لقطاع التجارة في العام السابق - معدل الأجور في قطاع التجارة في العام السابق 	معدل الأجور في قطاع تجارة التجزئة والجملة	<ul style="list-style-type: none"> - معدل الأجور لعمال إسرائيل - نسبة البطالة - إنتاجية العمل لقطاع الخدمات في العام السابق - الإنفاق الحكومي 	معدل الأجور في قطاع الخدمات
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة البطالة - إنتاجية العمل لقطاع النقل والتخزين في العام السابق - معدل الأجور في قطاع التجارة في العام السابق 	معدل الأجور في قطاع النقل والتخزين		
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة البطالة - إنتاجية العمل لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العام السابق 	معدل الأجور في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات		
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة البطالة - إنتاجية العمل لقطاع الصحة والتعليم في العام السابق - معدل الأجور في قطاع الصحة والتعليم في العام السابق 	معدل الأجور في قطاع الصحة والتعليم		
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة البطالة - إنتاجية العمل في الخدمات الأخرى في العام السابق - معدل الأجور لعمال إسرائيل 	معدل الأجور في الخدمات الأخرى		

2.2 البيانات

3.2 مقترحات لتعديلات مستقبلية في المنهجية

نظراً لعدم توفر بيانات إسرائيلية للعديد من المتغيرات التي اعتقدنا أنها ملائمة وأحياناً ضرورية لبعض المعادلات، لم يقم الفريق بإدخال هذه المتغيرات. لكن بما أنه يتم إضافة كل عام مجموعة جديدة من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى سلسلة البيانات، نقترح أن يتم الاستغناء تدريجياً عن البيانات الإسرائيلية والقيام بتقدير المتغيرات التي نقترح إضافتها للفترة قبل عام 1994.

تشمل التعديلات التي يمكن العمل على إجرائها في المرحلة المقبلة ما يلي:

- استبدال متغير عدد أيام الإغلاق للعمال في معادلة التشغيل في إسرائيل والمستوطنات بعدد تصاريح العمل للعمال الفلسطينيين. نعلل ذلك بأن أيام الإغلاق في الضفة الغربية وقطاع غزة أصبحت شبه ثابتة بعد بناء جدار الضم والتوسع في الضفة الغربية وخطة ما يسمى بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005. منذ ذلك الحين أصبحت تصاريح العمل هي السياسة الرئيسية لدى الاحتلال الإسرائيلي في الانفتاح أو الحصار على الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فلا يوجد أي تصاريح عمل، لكن يمكن قياس سياسة حصار قطاع غزة بشكل أفضل من خلال عدد أيام إغلاق المعابر التجارية.
- فحص إمكانية إدخال متغيرات جديدة ذات دلالة في تفسير الأداء الاقتصادي يتوفر حولها سلاسل زمنية كافية ووافية (مثلاً: البطالة والمشاركة في سوق العمل بحسب الفئة العمرية والنوع الاجتماعي ومستوى التعليم... الخ).
- إضافة متغير مصادرة الأراضي إلى معادلات التشغيل والقيمة المضافة في قطاع الزراعة.
- إضافة متغير عدد تصاريح التجار إلى معادلات التشغيل والقيمة المضافة في قطاع تجارة التجزئة والجملة.
- إضافة متغير معدل إشغال الفنادق إلى معادلات التشغيل والقيمة المضافة في قطاع الخدمات الأخرى.
- إضافة مؤشر أسعار البناء إلى معادلة الأجور في قطاع الإنشاءات.
- فصل معادلات النموذج السلوكية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على حدة. لكن هناك إشكال في بيانات المالية العامة بسبب الانقسام منذ 2007، حيث يظهر في البيانات المالية أن معظم الإيرادات كانت لقطاع غزة قبل 2007 ثم تحولت للضفة الغربية بعد 2007 ذلك أن المقر الرئيسي لوزارة المالية كان في غزة ثم انتقل إلى رام الله بعد الانقسام. إضافة إلى عدم الإفصاح عن بيانات المالية العامة في قطاع غزة. بالإضافة إلى البيانات المالية، هناك مشكلة في أن بيانات التجارة الخارجية في قطاع غزة وخاصة الواردات لا تتناسب مع مستوى الاستهلاك بسبب التهريب عبر الأنفاق. لذلك، نوصي ببحث آلية لتقدير مستوى الواردات في قطاع غزة.

لتقدير النموذج، استخدمت الأونكتاد (UNCTAD, 2006) سلسلة زمنية للبيانات 1972 - 2006. مع تأسيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 1994 توفرت سلسلة جديدة وأكثر تفصيلاً منذ العام 1994، أما بيانات السنوات السابقة فهي تعتمد على إحصاءات إسرائيلية رسمية وعلى بعض البيانات الأردنية. معظم هذه البيانات كانت تقديرات مبنية على بضعة مسوح كان الاحتلال الإسرائيلي يقوم بها كل 4-5 سنوات، وبالتالي فإن نسبة الخطأ فيها مرتفعة. لذلك، يستخدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقدير النموذج البيانات منذ عام 1981 لتقليل الاعتماد على البيانات التقديرية من المصادر الإسرائيلية. حاول الفريق الاعتماد على البيانات الفلسطينية فقط ابتداءً من 1994 (على افتراض أن الإطار الحاكم للنشاط الاقتصادي الفلسطيني تحول جذرياً منذ إنشاء السلطة الوطنية)، إلا أن عدد السنوات لم يكن كافياً لتقدير النموذج بشكله الحالي (ويبقى بالإمكان مستقبلاً إجراء تعديلات في صميم النموذج تسمح باعتماد بيانات تعكس الوضع الاقتصادي الفلسطيني منذ نشأة السلطة الوطنية). لذلك تم استخدام سلسلة البيانات 1981 - 2017 في إطار هذا المشروع، وتم تقدير بيانات عام 2018.

إن الإضافة النوعية الرئيسية لهذا التقرير في هذه المرحلة الأولى لمراجعة نموذج الجهاز المركزي هي في تفصيل قطاع الخدمات إلى مجموعة من القطاعات. لكن تظهر مشكلة أخرى تتعلق بالبيانات الإسرائيلية لما قبل عام 1994، حيث أن البيانات الإسرائيلية توفر فقط بيانات القيمة المضافة والأجور وعدد العمال الإجمالي لقطاع الخدمات ككل. نظراً لأن على وزن/ أهمية البيانات الإسرائيلية يتناقض مع مرور الزمن بسبب توفر بيانات جديدة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في كل عام، ارتأى فريق العمل أن يتم تقدير هذه المؤشرات لقطاعات الخدمات التفصيلية اعتماداً على نسبة هذه القطاعات من إجمالي قطاع الخدمات في عام 1994 ثم تقدير القيمة المضافة والأجور وعدد العمال للقطاعات التفصيلية بناءً على هذه النسبة. نفترض أن هذه النسبة كانت ثابتة طيلة الأعوام 1994-1981 لأن توزيع قطاع الخدمات لم يشهد تغيرات كبيرة قبل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

كما تم تحسين جودة بعض السلاسل الزمنية الواردة للفترة ما قبل 1994، مثلاً عدد رخص المركبات للفترة قبل 1994 التي اتسمت بفجوة كبيرة بين البيانات الإسرائيلية والبيانات الفلسطينية، ما دفع فريق البحث إلى تقدير عدد رخص المركبات للأعوام قبل 1994 باستخدام نسبة التغير من سنة لأخرى حسب البيانات الإسرائيلية والرجوع من البيانات الفلسطينية عام 1994 حتى عام 1982 باستخدام نسبة التغير. أما البيانات الإسرائيلية فلا توفر جميع مؤشرات الأسعار للفترة قبل عام 1994، لكن توفر بيانات مؤشر أسعار المستهلك. لذلك تم تقدير هذا المؤشر باستخدام نسبة التغير في مؤشر أسعار المستهلك والرجوع بمؤشر أسعار المنتج الفلسطيني للعام 1994 حتى عام 1982 باستخدام نسبة التغير في مؤشر أسعار المستهلك.

3. نتائج التنبؤات الخاصة بسوق العمل

1.3 محاكاة النموذج للأعوام 2000 - 2017

الفلسطيني في التنبؤات الاقتصادية لعام 2019 التي صدرت عن الجهاز في شهر كانون الأول 2018. كما أن معايير تحديد السيناريوهات المقدمة هنا تعكس إلى حد كبير نفس توقعات الجهاز المركزي بشأن الاتجاهات التي يمكن أن تؤثر إيجاباً أو سلباً على العناصر المحركة للأداء الاقتصادي، مع اعتمادنا لحيز أضيّق بين السقف الأعلى والأدنى لنسب التغيير المحتملة. في جميع الأحوال، فإن القيمة الكمية للافتراضات المختلفة ليست بتنبؤات بقدر ما تعكس ترجمة كمية لاحتمالات بقاء السياق العام للنشاط الاقتصادي على حاله الراهن، أو تحسنه أو تراجعها، وبالتالي كل سيناريو يقدم تصور عام لحجم واتجاه الأداء الاقتصادي المحتمل (بين الأفضل والأسوأ الممكن).

1.2.3 سيناريو الأساس

بناء على معدلات الاتجاهات للسنوات الأربع الأخيرة، يفترض سيناريو الأساس أن النمو السكاني سيشهد زيادة بنسبة 2.4 بالمائة، كذلك سيزداد معدل التحصيل لثريية الدخل بنسبة 2.3 بالمائة بينما سينخفض تحصيل ضريبة القيمة المضافة بنسبة 1.9 بالمائة بناء على تقديرات وزارة المالية الفلسطينية. نظراً للأوضاع السياسية الحالية، نفترض بهذا السيناريو أن عدد أيام إغلاق المعابر التجارية سيزداد بنسبة 4 بالمائة وكذلك سيزداد عدد أيام إغلاق المعابر للأفراد بنسبة 1.6 بالمائة. بالنسبة إلى الأمور المالية، سيزداد الإقراض بنسبة 8.6 بالمائة وذلك بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية لآخر أربع سنوات، إضافة إلى انخفاض حجم المساعدات المالية الخاصة من الخارج بنسبة 7.5 بالمائة وبالمقابل ستزداد التحويلات المالية الحكومية بنسبة 3 بالمائة. من جهة أخرى، يتوقع ارتفاع الاستثمار الحكومي/النفقات التطويرية بنسبة 10 بالمائة مع ثبات حجم التشغيل بالقطاع العام، بناء على بيانات وزارة المالية لعام 2018، حيث ارتفعت النفقات التطويرية بنسبة 26 بالمائة. إلا أنه في ظل توقع تراجع الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية ارتأينا خفض هذا التقدير لعام 2019. بالنسبة لعلاقة الاقتصاد بالدول الأخرى، نفترض هنا أن سعر الصرف لعملة الشيكل/الدولار سيكون 3.7 شيكل/دولار بناء على معدل سعر الصرف في شهر كانون أول 2018، كما تقدر نسبة التضخم في إسرائيل بـ 1.43 بالمائة، ونفترض بأن نسبة النمو الاقتصادي الحقيقي في إسرائيل تبلغ 3.5 بالمائة حسب تنبؤات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). أما في الأردن تقدر نسبة التضخم بـ 2.3 بالمائة ونسبة النمو الاقتصادي الحقيقي بـ 2.5 بالمائة حسب تنبؤات صندوق النقد الدولي.

2.2.3 سيناريو التفاؤل

يفترض في هذا السيناريو أن نسبة الزيادة في النمو السكاني، ونمو التسهيلات الائتمانية، ومعدل النمو الاقتصادي في إسرائيل وفي الأردن، ومعدل التضخم في الأردن وإسرائيل تبقى كمثباتها في سيناريو الأساس. لكن يفترض في سيناريو التفاؤل أن تحصيل

بغية تقييم دقة النموذج المعدل في التنبؤ، نجري هنا محاكاة للنموذج من خلال التنبؤ للأعوام 2000 - 2017 بواسطة النموذج المقدر، حيث تم تقدير النموذج أولاً باستخدام بيانات 1981 - 2017 ثم قمنا بالتنبؤ للأعوام 2000 - 2017 لمقارنة التنبؤات مع القيم الحقيقية. قمنا باختيار هذه الفترة لمحاكاة النموذج لسببين: الأول، أن البيانات الحقيقية المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني متوفرة للأعوام 1995 - 2017، والثاني أن في فترة ما قبل عام 2000 كانت بنية سوق العمل مختلفة بسبب الانفتاح بدرجة أكبر على سوق العمل الإسرائيلي. كما أن نسبة خطأ التنبؤ مرتفعة في تقييم النموذجين للفترة 1995 - 1999. لمقارنة النموذج المستخدم في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالنموذج المعدل وفقاً للقسم السابق، قمنا بمقارنة معدل نسبة خطأ التنبؤ المطلق (MAE) بين النموذجين لثلاثة متغيرات رئيسية: الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة البطالة، ومعدل الأجر اليومي. يتم حساب هذا المؤشر كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$MAE = 1/n \sum |y_i - (y_i)| / y_i$$

y_i : القيمة الحقيقية

y_i : قيمة التنبؤ

n : عدد الملاحظات

جدول (2): معدل نسبة الخطأ المطلق للتنبؤ

النموذج المعدل	النموذج قبل التعديل	
7.1%	6.3%	الناتج المحلي الإجمالي
7.9%	14.7%	نسبة البطالة
3.5%	4.8%	معدل الأجر اليومي

تشير النتائج في الجدول أعلاه إلى أن معدل نسبة الخطأ المطلق للتنبؤ انخفضت بشكل ملحوظ للنموذج بعد التعديل لمؤشرات نسبة البطالة ومعدل الأجر اليومي. بالتالي، هذا يعني أن النموذج المعدل يعطي تنبؤات أكثر دقة لمؤشرات قطاع العمل. بالنسبة للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي، يرتفع معدل نسبة الخطأ بحوالي 0.8%. إلا أن هذه الزيادة متوقعة لزيادة عدد القطاعات، مما يعني زيادة بعدد المتغيرات وعدد المعادلات مما يعكس زيادة على الخطأ المعياري لتقدير المعادلات السلوكية للنموذج.

2.3 سيناريوهات الأداء الاقتصادي للعام 2019

نقوم هنا بعرض السيناريوهات الثلاثة (سيناريو الأساس، سيناريو التفاؤل، وسيناريو التشاؤم) للمظاهر العامة التي سيبنى عليها التوقعات للمؤشرات الاقتصادية لعام 2019. تم بناء الافتراضات للمظاهر العامة المؤثرة في رسم إطار كل سيناريو، في غالبيتها بناء على البيانات للفترة السابقة. تتسجم هذه الافتراضات مع تلك التي اعتمدها الجهاز المركزي للإحصاء

3.3 نتائج التنبؤات بأداء سوق العمل للعام 2019

خلال عام 2019 لن تتمكن فلسطين من تفادي الركود الاقتصادي، وهو إن حدث سيكون ضرباً من الحظ. تشير نتائج التنبؤات إلى أن الاقتصاد الفلسطيني سيبقى في حالة تباطؤ في سيناريو الأساس، حيث تكون نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي 0.7 بالمائة (انظر جدول 3). في سيناريو التفاؤل ترتفع نسبة النمو إلى 3.5 بالمائة بينما يتوقع حدوث تراجع بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.3 بالمائة في سيناريو التشاؤم. كما تستمر نسبة البطالة بالارتفاع إلى 32.8 بالمائة حسب سيناريو الأساس، مقارنة بنسبة 31.0 بالمائة في عام 2018. وتستمر نسبة البطالة بالارتفاع حتى في سيناريو التفاؤل إلى 31.9 بالمائة بينما ترتفع إلى 33.8 بالمائة حسب سيناريو التشاؤم. في حين تشهد نسبة البطالة تقلباً تبعاً للسيناريو، تبقى نسبة المشاركة في القوى العاملة مستقرة للذكور والإناث حول 72.4 بالمائة و19.8 بالمائة على التوالي. هذا يعني أن التشغيل هو الأكثر تقلباً حسب تغيير المظاهر العامة، أي ستنخفض بنسبة 20 بالمائة، والاستثمار الحكومي سيقبل بنسبة 40 بالمائة، بينما سيقبل حجم التشغيل بالقطاع العام بنسبة 4 بالمائة.

ضريبة الدخل سيزداد بنسبة 6 بالمائة، بينما يرتفع تحصيل ضريبة القيمة المضافة بنسبة 10 بالمائة، كذلك نفترض أن أيام إغلاق المعابر التجارية ستنخفض بنسبة 8 بالمائة، بينما يقل عدد أيام إغلاق المعابر للأفراد بنسبة 10 بالمائة. بالنسبة إلى الأمور المالية، نفترض أن التحويلات المالية الخاصة سترتفع بنسبة 20 بالمائة وترتفع التحويلات الحكومية بنسبة 5 بالمائة، والاستثمار الحكومي بنسبة 50 بالمائة، وزيادة حجم التشغيل بالقطاع العام بنسبة 10 بالمائة.

3.2.3 سيناريو التشاؤم

يفترض هذا السيناريو أن نسبة الزيادة في النمو السكاني، وخصوصاً التسهيلات الائتمانية، ومعدل النمو الاقتصادي في إسرائيل وفي الأردن، ومعدل التضخم في الأردن وإسرائيل تبقى كمثليتها في سيناريو الأساس. في المقابل يفترض أن حجم التحصيل لضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة سيقبل بنسبة 10 بالمائة، كذلك نفترض أن أيام إغلاق المعابر التجارية ومعايير الخاصة بالأفراد ستزداد بنسبة 15 بالمائة. بالنسبة إلى الأمور المالية، نفترض أن التحويلات المالية الخاصة والحكومية ستنخفض بنسبة 20 بالمائة، والاستثمار الحكومي سيقبل بنسبة 40 بالمائة، بينما سيقبل حجم التشغيل بالقطاع العام بنسبة 4 بالمائة.

جدول (3): تنبؤات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل الفلسطيني

سيناريو التشاؤم		سيناريو التفاؤل		سيناريو الأساس		
2019	2018	2019	2018	2019	2018	
13,602.3	13,787.9	14,272.9	13,787.9	13,889.5	13,787.9	الناتج المحلي الإجمالي
-1.3%		3.5%		0.7%		معدل النمو الاقتصادي
33.8%	31.0%	31.9%	31.0%	32.8%	31.0%	نسبة البطالة
19.7%	19.8%	19.9%	19.8%	19.8%	19.8%	مشاركة الإناث في القوى العاملة
72.1%	72.4%	72.8%	72.4%	72.4%	72.4%	مشاركة الذكور في القوى العاملة

يؤثر ارتفاع نسبة البطالة عكسياً على الأجور. بالتالي، من المتوقع أن يتراجع معدل الأجر اليومي بنسبة 0.6 بالمائة حسب سيناريو الأساس، بينما ترتفع الأجور بنسبة 0.2 بالمائة فقط في سيناريو التفاؤل وتنخفض بنسبة 0.7 بالمائة في سيناريو التشاؤم. يتوقع أن يكون أكثر القطاعات نمواً بالأجر اليومي في عام 2019 هو قطاع الاتصالات والمعلومات بنسبة 2.3 بالمائة في سيناريو الأساس. لذلك، يمكننا أن نعتبر هذا القطاع واعداً للاقتصاد الفلسطيني لأنه الأكثر نمواً في التشغيل حتى في الظروف الاقتصادية الصعبة، كما ترتفع الأجور في هذا القطاع على عكس الاتجاه العام بتراجع مستوى الأجور. من المتوقع أيضاً أن يشهد معدل الأجر اليومي تراجعاً في قطاع النقل والتخزين بنسبة 5.4 بالمائة.

يتوقع أن يكون أكثر القطاعات نمواً في التشغيل، حسب سيناريو الأساس، هو قطاع الإنشاءات بنسبة 4.6 بالمائة، وقطاع الصحة والتعليم بنسبة 3.3 بالمائة، وقطاع الاتصالات والمعلومات بنسبة 3.1 بالمائة. إلا أن قطاع الإنشاءات شديد التباين حسب تغيير السيناريو، فترتفع نسبة نمو التشغيل في قطاع الإنشاءات إلى 10.6 بالمائة في سيناريو التفاؤل وتنخفض إلى 0.2 بالمائة في سيناريو التشاؤم. أقل هذه القطاعات تقلباً بالتشغيل بتغيير سيناريو المظاهر العامة هو قطاع الاتصالات والمعلومات، حيث تصل نسبة النمو إلى 3.9 بالمائة في السيناريو المتفائل وإلى 2.5 بالمائة في السيناريو المتشائم. بالإضافة إلى هذا القطاع، يشهد التشغيل في قطاع الصحة والتعليم ثباتاً في نسبة نمو التشغيل تتراوح بين 3.1 بالمائة في السيناريو المتشائم و3.6 بالمائة في السيناريو المتفائل. إلا أن معدل الأجور في قطاع الصحة والتعليم يتوقع أن يتراجع بنسبة 2.0 بالمائة. يشار أيضاً إلى أن التشغيل في قطاع الصناعات التحويلية سيشهد نمو بنسبة 2.2 بالمائة حسب سيناريو التشاؤم.

جدول (4): تنبؤات التشغيل في القطاعات الاقتصادية

سيناريو التшаؤم		سيناريو التفاؤل		سيناريو الأساس		
2019	2018	2019	2018	2019	2018	
49,641	53,353	56,740	53,353	53,812	53,353	عدد العاملين في قطاع الزراعة
-7.0%		6.3%		0.9%		نسبة النمو
110,772	108,370	110,983	108,370	110,331	108,370	عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية
2.2%		2.4%		1.8%		نسبة النمو
94,721	94,515	104,535	94,515	98,855	94,515	عدد العاملين في قطاع الإنشاءات
0.2%		10.6%		4.6%		نسبة النمو
166,171	168,319	173,116	168,319	169,830	168,319	عدد العاملين في قطاع تجارة الجملة والتجزئة
-1.3%		2.9%		0.9%		نسبة النمو
50,050	49,208	50,451	49,208	50,341	49,208	عدد العاملين في قطاع النقل والتخزين
1.7%		2.5%		2.3%		نسبة النمو
10,656	10,397	10,799	10,397	10,720	10,397	عدد العاملين في قطاع الاتصالات والمعلومات
2.5%		3.9%		3.1%		نسبة النمو
133,040	129,000	133,640	129,000	133,254	129,000	عدد العاملين في قطاع الصحة والتعليم
3.1%		3.6%		3.3%		نسبة النمو
210,652	215,771	211,110	215,771	210,374	215,771	عدد العاملين في الخدمات الأخرى
-2.4%		-2.2%		-2.5%		نسبة النمو
108,724	110,806	118,717	110,806	113,882	110,806	عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات
-1.9%		7.1%		2.8%		نسبة النمو

جدول (5): تنبؤات معدل الأجر اليومي حسب القطاع

سيناريو التشاؤم		سيناريو التفاؤل		سيناريو الأساس		
2019	2018	2019	2018	2019	2018	بالآلاف ونسبة مئوية
12.3	12.4	12.4	12.4	12.3	12.4	معدل الأجر اليومي في قطاع الزراعة
-0.9%		-0.5%		-1.3%		نسبة النمو
20.2	20.1	20.3	20.1	20.2	20.1	معدل الأجر اليومي في قطاع الصناعات التحويلية
0.3%		0.9%		0.4%		نسبة النمو
25.3	25.4	25.8	25.4	25.5	25.4	معدل الأجر اليومي في قطاع الإنشاءات
-0.2%		1.6%		0.3%		نسبة النمو
15.6	15.5	15.7	15.5	15.6	15.5	معدل الأجر اليومي في قطاع تجارة الجملة والتجزئة
0.5%		1.3%		0.8%		نسبة النمو
9.7	10.3	9.8	10.3	9.7	10.3	معدل الأجر اليومي في قطاع النقل والتخزين
-6.1%		-5.1%		-5.4%		نسبة النمو
30.8	29.8	30.1	29.8	30.5	29.8	معدل الأجر اليومي في قطاع الاتصالات والمعلومات
1.1%		3.4%		2.3%		نسبة النمو
26.5	27.2	26.9	27.2	26.7	27.2	معدل الأجر اليومي في قطاع الصحة والتعليم
-2.5%		-1.0%		-2.0%		نسبة النمو
23.9	24.2	24.3	24.2	24.0	24.2	معدل الأجر اليومي في الخدمات الأخرى
-1.2%		0.3%		-0.7%		نسبة النمو
20.8	21.0	21.0	21.0	20.9	21.0	معدل الأجر اليومي للعاملين بأجر
-0.7%		0.2%		-0.6%		نسبة النمو

4. التوصيات السياسية ذات الأولوية لتصويب أوضاع سوق العمل الفلسطيني

سوق العمل النشطة“ (Active labor market policies) التي تعتبر مزيج من خدمات/تسهيلات حكومية في إيجاد فرص عمل، برامج التأهيل المهني للعاطلين عن العمل وإعانات/دعم لتوظيف الداخلين الجدد إلى سوق العمل. مقابل ذلك، ولربما ما هو أهم، لا بد من منح الأولوية لمجموعة من التدخلات والسياسات في جانب توليد الطلب المستدام على العمالة، والتي يمكن معالجتها لزيادة التشغيل والأجور ومشاركة النساء في سوق العمل. الحقيقة أنه لم يتم حتى الآن التركيز على منظومة السياسات في جانب الطلب في الخطط التنموية الفلسطينية، حيث احتلت السياسات الخاصة بجانب العرض المساحة الأكبر في هذه الخطط والرؤى التنموية. أن منظومة السياسات التي تعالج جانب الطلب على العمل تتقاطع مع السياسات الكلية التجارية والمالية وبالتالي يتطلب النجاح فيها قدرًا عالياً من التنسيق والشمولية بين مختلف مكونات السياسة الاقتصادية الاجتماعية لضمان تفاعلها مع بعضها وتفايدي التضارب فيما بينها. نستعرض هنا بعض النتائج الهامة التي خلص إليها هذا التحليل والإطار العام للتوجه السياسي الاقتصادي النشط المطلوب فلسطينياً للاستجابة لتحديات سوق العمل على مستوى عرض العمالة والطلب عليها.

1.4 خلق فرص عمل وتقليص البطالة

1.1.4 قطاع التعدين والصناعات التحويلية وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: الأكثر قدرة على زيادة التشغيل وتقليص البطالة ضمن سياق الأوضاع السياسية الصعبة

تظهر النتائج بأن قطاع التعدين والصناعات التحويلية وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هما القطاعان الأكثر ثباتاً في معدل نمو التشغيل حتى في السيناريو المتشائم، وعليه فإن من شأن الاستثمار في هذين القطاعين تأمين فرص عمل حتى في الأزمات وبالتالي الحد من ارتفاع نسب البطالة رغم تقلب الأوضاع الاقتصادية. ومعظم التدخلات والسياسات المقترحة في هذين القطاعين هي طويلة الأمد وذلك لأنهما قطاعين واعدين ليس فقط على المستوى الآتي ولكن أيضاً على المدى الطويل، ولذلك فإن التدخلات لها علاقة بقضايا هيكلية وسياساتية على المستويين الجزئي والكلية.

حتى يكون مردود الاستثمار في هذين القطاعين مرتفعاً، لا بد من التركيز على سياسات العمل في جانبي العرض والطلب. ففي جانب عرض العمل، يتطلب الاستثمار الناجح في هذه القطاعات تطوير القدرات البشرية من خلال دعم التعليم والتدريب بفتح تخصصات جديدة في التعليم التقني والمهني تمتاز بالمستويات المعرفية التطبيقية المتقدمة. كما يتطلب ذلك ربط جانب التعليم التقني المحلي بالمعرفة العالمية والتجارب العملية في مناطق مختلفة من العالم، خاصة الدول الصاعدة اقتصادياً والتعلم من تجاربها. تلعب الجامعات عادة دوراً مهماً في التشبيك بين الجانب المعرفي والتطبيقي من خلال العمل بشكل مباشر مع القطاع الخاص في تطوير أفكار إبداعية وتطبيقات مرتبطة بهذين القطاعين. وعلى الرغم من

نظراً لمحدودية البيانات المتوفرة وقيود المنهجية المرتبطة بعملية تنبؤ بهذه الحساسية كان لا بد من توخي الحذر ليس فقط في تقدير التغيرات المتوقعة أو المحتملة في أداء سوق العمل، ولكن أيضاً عند وضع توصيات سياساتية قطاعية أو خاصة بمؤشرات محددة. وكما أشار العالم الدانماركي بوهر، كما يستشف من مقولته المقتبسة في مستهل التقرير، فإن قوة ناتج أي نموذج تكون جيدة فقط (وربما لا يمكنها سوى أن تحاكي) البيانات التاريخية المدخلة في النموذج، بغض النظر عن المنهجيات المستخدمة. بناء على هذا، تستند التوصيات في هذا القسم إلى قراءة لمنظومة المؤشرات التي تم استعراضها في سياق السيناريوهات الثلاثة وتركز على بعض قضايا العمل على المدى القصير. ففي هذه المرحلة من العمل، والتي كما سبق وذكر لا تزال تحتاج للمزيد من الوقت حتى تكتمل، فإن ما يصدر من أرقام عن النموذج المعتمد يدل بشكل كاف وواضح على حجم وطبيعة التحديات السياسية المرتقبة.

أظهر التحليل هنا أن أداء سوق العمل الفلسطيني المتوقع في عام 2019 سيكون ضعيف في أحسن الأحوال، فليس في الأفق دلائل قد تؤدي إلى تحسن أداء مؤشرات العمل التي تم تناولها هنا، وفي أحسن الأحوال فإننا قد لا نشهد مزيداً من التدهور. حسب توقعات هذا التحليل فإن التحسن في أهم المؤشرات (خاصة البطالة ومشاركة النساء) غير وارد في المدى القصير، حتى في سياق السيناريو المتفائل الذي يتسم بنمو قد تصل نسبته إلى 3.5 بالمائة. يكمن هنا أهم استنتاج في هذا التحليل المفصل في أن مشاكل قطاع العمل (كالبطالة وتراجع مستويات الأجور الحقيقية) بات لها صفة هيكلية يصعب معالجتها بشكل جوهري دون رؤية وأهداف وبرامج متوسطة إلى طويلة المدى تحاوران سياسات على المستويين الجزئي والكلية، وتهدف قبل كل شيء إلى:

- أولاً: خلق فرص عمل مستدامة ولاتقة في الاقتصاد المحلي وليس لتشغيل العاطلين عن العمل لفترات وجيزة فحسب.
- ثانياً: تشجيع المشاركة في سوق العمل وخاصة مشاركة النساء.
- ثالثاً: المحافظة على استقرار الأجور الحقيقية في الاقتصاد المحلي والعمل على زيادتها مستقبلاً.
- رابعاً، تحقيق الأهداف الواردة أعلاه دون اللجوء إلى زيادة العمالة في الاقتصاد الإسرائيلي.

إن هذا التحدي الرباعي فيما يتعلق بسوق العمل يستدعي وقفة جدية وصريحة تجاه السياسات التي من شأنها إحداث تأثير إيجابي مستدام في الأداء، لا سيما تلك السياسات التي تعالج أوجه القصور من جذورها وليس فقط في أعراضها. فالتدهور المستمر في مؤشرات سوق العمل الفلسطيني تدل على ضخامة التحدي والضرورة الملحة لسياسات على المدى القصير والبعيد لتحسين أداء هذه المؤشرات، وخاصة فيما يتعلق بالبطالة.

لذلك لا بد من الإقرار بأهمية تطوير رزمة متكاملة من السياسات التي تؤثر على عرض العمل، مما تسمى ”بسياسات

ارتفاع نسب التعليم في المجتمع الفلسطيني، إلا أن هناك غياب لمثل هذا النموذج الذي يربط ما بين تطوير المعرفة العلمية والتقنية لخدمة قطاعات اقتصادية معينة. فلا بد من تطوير حاضنات الأعمال ومراكز التطوير التكنولوجي (Techno Parks) في الجامعات التي ترتبط بشكل وثيق مع قطاعات معينة في الصناعات التحويلية ومجالات تكنولوجيا المعلومات. كما لا بد من تطوير التعليم المهني والتقني المدرسي وعلى مستوى الكليات المتوسطة والذي يمكن أن يشكل رافداً مهماً لهذه القطاعات الاقتصادية والتي ستحتاج لمهارات وخبرات تطبيقية وليس نظرية معرفية كما ينتج نظام التعليم الحالي.

كما من المهم تحسين فرص التمويل من خلال برامج تمويل المشاريع الصغيرة والتي ترتبط عادة ليس فقط بتوفير الموارد المالية، ولكن أيضاً بتطوير قدرات تقنية معرفية وإدارية في مجال إدارة المشاريع وتطويرها. للتقليل من أثر المخاطر التي يتعرض لها قطاع الزراعة مثل الأمراض التي تصيب المزروعات أو التقلبات الجوية، لا بد من العمل على تطوير موارد صندوق دره المخاطر والتأمينات الزراعية ونطاق عمله ليشمل حالات أوسع من التأمين ضد المخاطر البيئية ليساعد على حماية قطاع الزراعة من آثار التغيرات السوقية. في هذا السياق لا بد من طرق موضوع المنافسة غير العادلة من قبل الزراعة الإسرائيلية للمنتجات الفلسطينية. ويمكن معالجة الإغراق الإسرائيلي لمنتجاته الزراعية في الأراضي الفلسطينية من خلال الحد من استيراد هذه المنتجات وتحسين سلاسل القيمة المضافة وشبكات التوزيع للمنتجات المحلية.

2.4.4 المحافظة على استقرار الأجور الحقيقية وزيادتها عبر الزمن

يظهر بأن الأجور في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هي الأكثر ثباتاً من حيث زيادة أجور العاملين فيها، مما يعني بأن هذا القطاع قادر على زيادة التشغيل مع المحافظة على ارتفاع في الأجور أعلى من مستوى التضخم، أي أنه ارتفاع حقيقي وليس فقط اسمي. وهذا يعني بأن الاستثمار في هذا القطاع ليس فقط مجدي من حيث أعداد المشتغلين، ولكن أيضاً من حيث العائد على التشغيل وتوزيع هذا العائد على العاملين.

4.3 زيادة مشاركة النساء في سوق العمل وتقليص معدلات بطالتهن

ترتبط بطالة النساء في سوق العمل بشكل وثيق بمدى قدرة القطاعات الإنتاجية على التشغيل، وذلك لأن القطاعات الإنتاجية هي الأكثر تشغيلاً للنساء عادة، وهذا يشمل كل من الزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات. لضعف هذه القطاعات أثر على تدني مشاركة النساء في القوى العاملة الفلسطينية، حيث أن النساء ترى بأن لا مكان لها في سوق العمل. نظراً لضعف قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية، فإن معظم النساء يتجهن للقطاعات الخدمية وهي لا توفر عدد كاف من الوظائف. لذا فإن زيادة الاستثمار في هذه القطاعات من شأنه أن يقلص من بطالة النساء وتشجيع مشاركتهن في سوق العمل.

4.4 إحلال التشغيل بين قطاعي الزراعة والبناء في سوق العمل الفلسطيني والعمل في إسرائيل

أظهر التحليل بأن هناك علاقة إحلال في التشغيل بين كل من قطاعي الزراعة والبناء في الضفة الغربية من جانب، والعمل

ارتفاع نسب التعليم في المجتمع الفلسطيني، إلا أن هناك غياب لمثل هذا النموذج الذي يربط ما بين تطوير المعرفة العلمية والتقنية لخدمة قطاعات اقتصادية معينة. فلا بد من تطوير حاضنات الأعمال ومراكز التطوير التكنولوجي (Techno Parks) في الجامعات التي ترتبط بشكل وثيق مع قطاعات معينة في الصناعات التحويلية ومجالات تكنولوجيا المعلومات. كما لا بد من تطوير التعليم المهني والتقني المدرسي وعلى مستوى الكليات المتوسطة والذي يمكن أن يشكل رافداً مهماً لهذه القطاعات الاقتصادية والتي ستحتاج لمهارات وخبرات تطبيقية وليس نظرية معرفية كما ينتج نظام التعليم الحالي.

أما في جانب الطلب، فلا بد من التركيز على تحسين الإنتاجية من خلال استخدام أكبر للتكنولوجيا والاستفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة محلياً. وبما أن قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني يقترح إعفاءات ضريبية لفترات محددة لمشاريع ذات رأس مال مرتفع، يمكن توسيع تلك الإعفاءات الضريبية للمشاريع الصغيرة ولفترات زمنية محدودة. كما أن توفير التمويل للمشاريع الصغيرة في هذين القطاعين وبفائدة معتدلة تعتبر أساسية في إنجاح فرص نمو مثل هذه المشاريع. كما تؤثر تقارير الأونكتاد السنوية حول الاقتصاد الفلسطيني، فإن التركيز في الإنتاج على تغطية الاستهلاك المحلي يمكن أن يؤدي إلى نجاح هذه المشاريع بشكل أفضل، والتي تعتبر أقل عرضة للتعطيل بسبب الإغلاق الإسرائيلي للمعابر والحدود.

أما فيما يتعلق بالمنافسة، فحماية هذين القطاعين أو على الأقل إتاحة فرصة لهما لتثبيت حصة من السوق المحلي لها من دون منافسة غير متكافئة ولفترات زمنية محدودة. من المهم التفريق في هذه الحماية بين مدخلات الإنتاج والسلع النهائية، حيث أنه من المهم حماية السلع النهائية بينما يتم تحفيز استيراد مدخلات الإنتاج. بما أن هذين القطاعين واعدن، يجب النظر إليهما بصفتهما رافعة لباقي القطاعات الاقتصادية، تؤثر بشكل إيجابي ومفصلي على زيادة الإنتاجية والقيمة المضافة، وخفض نسب البطالة.

2.1.4 قطاعي الزراعة والإنشاءات: الأكثر قدرة على زيادة التشغيل وتقليص البطالة عند تحسن الأوضاع الاقتصادية

تظهر النتائج بأن كل من قطاعي الزراعة والإنشاءات هما القطاعين اللذين يزداد فيهما التشغيل بشكل كبير ضمن السيناريو المتفائل. وهذا يعني بأنهما يتمتعان بإمكانيات كبيرة للتشغيل وتقليص البطالة. كما تدل هذه النتائج على أن ضعف القطاعات الإنتاجية، بما فيها الزراعة والإنشاءات هو بالأساس نتيجة للسياسات الاستعمارية الإسرائيلية، مما له أثر مهم على تدني القيمة المضافة والتشغيل في الاقتصاد الفلسطيني.

لا بد من دعم هذه القطاعات بمنظومة من سياسات سوق العمل النشطة التي تركز على جانب عرض العمل مثل برامج تشغيل للحكومة تساعد على إيجاد فرص عمل من خلال برامج تأهيل للعاملين في هذين القطاعين. كما يمكن تقديم الدعم التقني والمعرفي للمستثمرين والمشاريع الصغيرة في هذين القطاعين، وخاصة في قطاع الزراعة، في مجالات مثل

5.4 العمل اللائق وحقوق العمال

في ظل توقع ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض مستوى الأجور في سيناريو الأساس، فإنه من المطلوب تأمين حماية أكبر لحقوق العمال والعمل على تحسين تمثيلهم النقابي وقدرتهم على "التفاوض الجماعي" لتأمين حقهم بالعمل اللائق. لا يمكن ضمان حقوق العمال من دون العمل على نظام ضمان اجتماعي عادل يحقق التكافل الاجتماعي ويضمن حقوق العمال ويغطي التأمين على البطالة.

إن ارتفاع البطالة المتوقع يعني أن على المسؤولين الانتباه أيضاً إلى جوانب العمل اللائق الأخرى مثل التأمينات على إصابات العمل وتطبيق الحد الأدنى للأجور وإحقاق حقوق العمل مثل الإجازات السنوية وغيرها، والتي عادة ما يتم التغاضي عنها عندما يكون عرض العمل أعلى بكثير من الطلب على العمل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن السعي باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتقاطع بشكل كبير مع تحقيق محددات العمل اللائق المشار لها أعلاه. إن تخفيض البطالة والمحافظة على استقرار الأجور الحقيقية وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وتحقيق شروط العمل اللائق كلها مرتبطة بشكل كبير بإطار مؤسسي وقانوني سليم. ويرتبط هذا الإطار بدوره بمنظومة من المحددات مثل تطبيق قانون العمل وتقوية وحدات وزارة العمل التي تعمل على التفتيش على الخروقات التي ترتكب في قطاع العمل.

في إسرائيل من جانب آخر. أي أن التشغيل في هذين القطاعين يتأثر بشكل مباشر من فتح سوق العمل الإسرائيلي أمام العمال الفلسطينيين. وعلى الرغم من أن فتح سوق العمل في إسرائيل للعمالة الفلسطينية يساعد في تخفيض البطالة في السوق المحلي، إلا أن كون التشغيل في إسرائيل هش ويحتكم إلى سياسات الاحتلال بشكل رئيسي، فإنه تشغيل غير مستقر ومتذبذب، لذلك لا بد من التخطيط للتقليل من الاعتماد عليه في المدى المتوسط والطويل. هشاشة التشغيل في إسرائيل تؤكد على أهمية الاستثمار في قطاع الزراعة المحلي بالذات والتي يمكن أن تؤدي إلى تشغيل أكثر استقراراً للعمالة الفلسطينية في الاقتصاد المحلي. كما أن الاستثمار في هذا القطاع، خاصة إذا ترافق مع حماية من المنافسة الإسرائيلية غير العادلة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الربحية وبالتالي تحسين قدرة هذا القطاع على دفع أجور أعلى وتوفير تشغيل أكبر.

وكما ذكر سابقاً فإن سياسات العمل النشطة، من حيث برامج حكومية لإيجاد فرص العمل وتمويل المشاريع الصغيرة وتنشيط الاستفادة من المعرفة التقنية في مجال الزراعة يمكن أن يكون لها أثر كبير في هذا القطاع على المدى القصير. كما أن تحسين وتنشيط وتنظيم سلاسل القيمة وشبكات التوزيع والتسويق في هذا القطاع يمكن أن تحسن الإنتاجية ومستوى الربحية فيه.

المراجع

- Astrup, C., & S. Dessus, 2005, "Exporting goods or exporting labor?." Review of Middle East Economics and Finance Vol. 3(1): pp. 39-61.
- Laursen, T.B. and Nasser Eldin, N., 2017, "Prospects for Growth and Jobs in the Palestinian Economy: A General Equilibrium Analysis", report no. 121598, World Bank Group.
- United Nations Conference for Trade and Development (UNCTAD), 2006, "Integrated simulation framework for Palestinian macroeconomic, trade and labour policy." UNCTAD/GDS/APP/2006/2 Report, UNCTAD, Geneva.
- Aref, M., Khalil, S. and Bsharat, M. (2013), "Financial Programming Using an Econometric Simulation Model for Palestine". Palestine Monetary Authority WP/13/02.